Document: EB 2018/125/R.56
Agenda: 9
Date: 15 November 2018
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وعقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية (2019–2028)

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Charlotte Salford
نائبة الرئيس المساعدة
دائرة العلاقات الخارجية والحوكمة
رقم الهاتف: 2142 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: c.salford@ifad.org

Ashwani K. Muthoo
مدير
شعبة الانخراط العالمي والعلاقات متعددة الأطراف
رقم الهاتف: 2053 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.muthoo@ifad.org

Torben Nilsson
كبير أخصائي الانخراط العالمي
شعبة الانخراط العالمي والعلاقات متعددة الأطراف
رقم الهاتف: 2447 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: t.nilsson@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي – الاجتماع الخامس والعشرون بعد المائة
روما، 12–14 ديسمبر/كانون الأول 2018

للاستعراض

المحتويات

أولا – مقدمة	**1**
ثانيا – الخلفية	**1**
ثالثا – الزراعة الأسرية في سياق خطة 2030 والصندوق	**2**
رابعا – هدف عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية	**3**
خامسا – إعداد هيكل للحوكمة وخطة للعمل	**4**
سادسا– إطلاق عقد الزراعة الأسرية	**5**
سابعا – التمويل	**5**
ثامنا – الإبلاغ	**6**

الملحق: قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 239/72

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وعقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية (2019–2028)

أولا – مقدمة

1- الغرض من هذه الوثيقة هي اطلاع المجلس التنفيذي بإيجاز على عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية (2019–2028)، والسعي للحصول على ردوده وتعليقاته بشأن الأولويات ذات الصلة.

ثانيا – الخلفية

2- **السنة الدولية للزراعة الأسرية.** دعم الصندوق وبصورة نشطة العملية التي أدت إلى إعلان السنة الدولية للزراعة الأسرية عام 2014 وتنفيذ هذه السنة، وهي العملية التي نجحت في رفع الوعي العالمي بأهمية الدور الذي تلعبه الزراعة الأسرية في الأمن الغذائي والتغذية والتنمية الريفية. وتشير وثيقة الأمم المتحدة المعنونة "إرث السنة الدولية للزراعة الأسرية 2014 وسبل المضي قدما"[1] إلى النتائج الأساسية لهذه السنة، وتدعو لاتخاذ إجراءات لتنفيذ التوصيات الناجمة عن المشاورات السياساتية الواسعة التي عقدت خلال ذلك العام. ومن خلال تكريس عام 2014 كعام للزراعة الأسرية، وضعت الأمم المتحدة هذه القضية في مركز السياسات الزراعية والبيئة والاجتماعية، وساعدت على تحديد كل من الاحتياجات والفرص المتوفرة لتعزيز الالتزامات السياسية بالزراعة الأسرية على الصعيد الوطني، والإقليمي والعالمي.

3- **تبني قرار الأمم المتحدة.** في 20 ديسمبر/كانون الأول 2017، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 239/72، الذي يعلن العقد 2019–2028 عقدا للزراعة الأسرية (انظر الملحق للاطلاع على النص الكامل لهذا القرار).

4- وقد تمّ تبني هذا القرار بالإجماع بعد حملة ناجحة قادتها حكومة كوستاريكا، والمنتدى الريفي العالمي، بدعم نشطٍ من الصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وجملة متنوعة من الشركاء الأخرين. ويعتبر تبني هذا القرار من قبل أكثر من 100 دولة عضو شاهد على أهمية الزراعة الأسرية في الترويج للتحول الريفي الشمولي والمستدام، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

5- ويناشد قرار الأمم المتحدة بصورة صريحة كل من منظمة الأغذية والزراعة والصندوق على قيادة تنفيذ عقد الزراعة الأسرية بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى. ويتضمن ذلك تحديد وتطوير الأنشطة والبرامج ضمن مهام المنظمتين من خلال الموارد الموجودة والمساهمات الطوعية، كما تستدعي الضرورة.

6- **دور الزراعة الأسرية.** في عام 2014، اعترفت الأمم المتحدة بأن الزراعة الأسرية هي الشكل السائد لإنتاج الأغذية والإنتاج الزراعي في كل من البلدان النامية والمتقدمة. إذ ينتج المزارعون الأسريون، بمن فيهم الصيادون والرعاة من كل إقليم ومجمع حيوي في العالم أكثر 80 بالمائة من الإنتاج العالمي من الأغذية

[1] انظر *إرث السنة الدولية للزراعة الأسرية وسبل المضي قدما*، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

لجهة القيمة.[2] وتدار أكثر من 90 بالمائة من جميع المزارع في العالم (أكثر من 500 مليون مزرعة) من قبل أسر وتعتمد على العمالة الأسرية، كذلك فإن 74 بالمائة من جميع المزارع هي مزارع صغيرة (أقل من هكتارين).[3]

7- **الزراعة الأسرية وزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة.** على الرغم من أن هنالك العديد من التعاريف القطرية المخصوصة للزراعة الأسرية، إلا أنها تشير أساسا إلى نمط إدارة المزارع أو ملكيتها، ونمط العمالة المستخدمة فيها. أما تعريف الزراعة الأسرية الذي اتفقت عليه اللجنة التوجيهية الدولية لسنة الزراعة الأسرية، فينص على "ارتباط الأسرة والمزرعة وتطورهما وجمعهما لمهام اقتصادية، وبيئية، وإنتاجية واجتماعية وحضارية".[4] وعلى نحو مشابه، فإن الفريق رفيع المستوى لخبراء الأمن الغذائي والتغذوي[5] يصف زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة على أنها زراعة يمارسها المزارعون باستخدام العمالة الأسرية حصرا أو في أغلب الأحيان، والحصول من خلال هذا العمل على حصة كبيرة، وإن تكن متفاوتة، من دخولهم، سواءً نقدا أو عيناً. ويتضمن هذا النمط من الزراعة زراعة المحاصيل وتربية الحيوانات والحراجة والصيد الحرفي، وتدير المجموعات الأسرية الحيازات، وترأس النساء نسبة كبيرة منها، كما أنهن يلعبن دورا هاما في إنتاج هذه المزارع وفي أنشطة التجهيز والتسويق. وأما التصنيفات القطرية المخصوصة التي تستند حصرا على حجم المزرعة فيمكن أن تكون مضللة. وعلى وجه العموم، فإن تعبير "الزراعة الأسرية" تعبير شائع الاستخدام في الأمريكيتين وفي أفريقيا الغربية، في حين أن الإشارة إلى زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة أكثر شيوعا في آسيا. ومن ناحية الممارسة العملية، هنالك تداخل كبير بين الزراعة الأسرية وزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة.

ثالثا – الزراعة الأسرية في سياق خطة 2030 والصندوق

8- **زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة وخطة 2030.** تعترف خطة 2030 بأهمية زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة لأغراض التنمية المستدامة، وعلى وجه العموم في هدف التنمية المستدامة 2-3. "بحلول عام 2030، مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخول منتجي الأغذية على نطاق صغير، وبخاصة النساء والشعوب الأصلية، والمزارعين الأسريين، والرعاة وصيادي الأسماك، بما في ذلك من خلال الوصول الآمن والعادل لموارد الأراضي وغيرها من الموارد المنتجة، والمدخلات والمعرفة والخدمات المالية والأسواق وفرص إضافة القيمة، وفرص العمالة غير الزراعية". وبصورة مشابهة، فإن الإعلان الوزاري الصادر عن المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2018، "أشار إلى أن القضاء على الفقر والجوع وتحقيق الأمن الغذائي أمر محوري للتنمية المستدامة".[6] ومن الجدير بالملاحظة أن تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام (2018)،[7] يشير إلى ارتفاع الجوع في العالم للسنة الثالثة على التوالي. وأما الأعداد المطلقة للأشخاص الذي يعانون من سوء التغذية في العالم – أي أولئك الذين يواجهون حرماناً غذائياُ مزمناً – فقد

[2] انظر *حالة الأغذية والزراعة: الابتكار في الزراعة الأسرية (2014)*، منظمة الأغذية والزراعة.
[3] المصدر السابق.
[4] انظر موقع السنة الدولية للزراعة الأسرية +10.
[5] انظر الفريق الخبراء رفيع المستوى ، *الاستثمار في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة لأغراض الأمن الغذائي (2013)*.
[6] انظر *الإعلان الوزاري للمنتدى السياسي رفيع المستوى (2018)*.
[7] انظر *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم (2018)*.

ارتفع إلى حوالي 821 مليون شخص عام 2017 – أي نفس العدد تقريبا قبل عقد من الزمن. وبالتالي، فإن الاهتمام المتجدد بزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة أمر هام بصورة حيوية.

9- **زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة تمثل جوهر مهمة الصندوق.** تعترف اتفاقية إنشاء الصندوق بوجوب أن يركز الصندوق على إنتاج الأغذية في البلدان النامية وتحسين التغذية بين السكان الأشد فقرا. وأما الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016–2025 فيؤكد على أن الصندوق يستثمر في السكان الريفيين ويمكّن من التحول الريفي المستدام والشمولي، وبخاصة من خلال النمو الذي تقوده زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة. وفي سياق التجديد الحادي عشر للموارد، اعترفت الدول الأعضاء في الصندوق بالدور الهام الذي يلعبه الصندوق في الترويج لزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، وتحقيق الأمن الغذائي وزيادة مستويات الدخول والتغذية. وبفضل خبرته الذي تمتد على مدى 40 عاماً وسجله المثبت في هذا المجال، يحتلّ الصندوق موقعا جيدا مع منظمة الأغذية والزراعة وغيرها من الشركاء، لتنفيذ عقد الزراعة الأسرية.

رابعا – هدف عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية

10- المقصود بهذا العقد هو التركيز على جهود المجتمع الدولي – بما في ذلك الحكومات المحلية والوطنية والبرلمانيون ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، والمؤسسات المالية الدولية والهيئات الإقليمية والأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحوث، ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص – على تعزيز بروز الزراعة الأسرية في السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على جميع الأصعدة، والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

11- وصيغت الأهداف المخصوصة التالية لعقد الزراعة الأسرية عقب مناقشات بين الشركاء، وقدمت في نوفمبر/تشرين الثاني للتعليق والمصادقة عليها من اللجنة التوجيهية الدولية عليها قبل نهاية عام 2018:

(أ) تحسين الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والمساواة والرفاه في المجتمعات المحلية الريفية من خلال المزارعين الأسريين وبالتعاون معهم. والقضاء على انعدام الأمن الغذائي والفقر والجوع وسوء التغذية في المجتمعات الريفية من خلال ضمان وتحسين وصول المزارعين الأسريين إلى سبل كسب العيش القادرة على الصمود، ونظم الحماية الاجتماعية وأسواق الأغذية الشاملة لضمان توافر الغذاء وزيادة الدخل.

(ب) تعزيز الزراعة المستدامة والحراجة ومصايد الأسماك من خلال المزارعين الأسريين وبالتعاون معهم، على أساس الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. وزيادة إنتاج المزارعين الأسريين وإنتاجيتهم بصورة مستدامة، وفي نفس الوقت تعزيز إنشاء أسواق شاملة وتهيئة فرص أخرى للعمل اللائق في المناطق الريفية.

(ج) تعزيز قدرة المزارعين الأسريين على حماية التنوع البيولوجي وصونه وتكييفه وتحسينه للحفاظ على البيئة والثقافة. ومعالجة المخاطر المتصلة بالبيئة ومواطن الضعف التي يواجهها المزارعون الأسريون في جميع أنحاء العالم، وفي نفس الوقت تحقيق كل ما لديهم من إمكانات لحماية البيئة ومكافحة تغير المناخ وحماية التنوع البيولوجي والثقافة، وتعزيز الأنماط الغذائية الصحية المتنوعة تغذوياً والمتوازنة والملائمة ثقافيا، أيضا بفضل تعزيز الأسواق المحلية الشاملة.

(د) تعزيز قدرات المزارعين الأسريين على توليد المعرفة وتوفير خدمات شاملة في المناطق الريفية. وتقوية وتمكين المزارعين الأسريين ومنظمات المنتجين ورابطات المزارعين والتعاونيات الزراعية ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة لتعزيز التحسينات الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الريفية من خلال دعم توليد المعرفة والابتكار، وتعزيز قدرة المزارعين الأسريين على ريادة المشروعات ودمجهم في سلاسل القيمة، وكذلك من خلال تحسين قدراتهم التفاوضية والمشاركة في عمليات صنع القرار على كافة المستويات.

(هـ) دعم شباب المزارعين. والعمل من خلال سياسات تمكن من تحقيق تحول ريفي شامل ومستدام لتحفيز مستقبل الزراعة الأسرية عن طريق تعزيز وصول الشباب إلى الموارد الطبيعية والمالية والبنى التحتية والسلع العامة والخدمات والابتكارات، كي تصبح عوامل لتحقيق تنمية ريفية مستدامة تترابط فيها المعرفة التقليدية بالحلول الابتكارية.

(و) تعزيز المساواة بين الجنسين في الزراعة الأسرية. ودعم أدوات وإجراءات تمكن من إعمال حقوق المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين في الإنتاج الغذائي والزراعي ولتمكين المرأة الريفية. وزيادة فرص الوصول إلى الموارد الإنتاجية والمالية والتحكم فيها، خاصةً الأراضي، وكذلك الوصول إلى المعلومات، وسياسات الحماية الاجتماعية، والأسواق، وفرص العمل، والتعليم، وخدمات الإرشاد، والتكنولوجيا.

خامسا – إعداد هيكل للحوكمة وخطة للعمل

12- **التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها.** كما ذكر أعلاه، يدعو قرار الأمم المتحدة بشأن عقد الزراعة الأسرية كل من منظمة الأغذية والزراعة والصندوق لقيادة تنفيذ هذا العقد. وبهدف زيادة تعزيز التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، يعمل الصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة بصورة وثيقة ويتشاوران بصورة مكثفة مع الدول الأعضاء والجهات الفاعلة غير الحكومية التي تشارك في الحملة الخاصة بعقد الزراعة الأسرية بغية تحديد أفضل السبل للمضي قدما.

13- **إيجاد لجنة توجيهية دولية.** بهدف ضمان النهج الشمولي والمهيكل لعقد الزراعة الأسرية، يجري حاليا إنشاء لجنة توجيهية دولية.

14- وسوف يتمثل دور هذه اللجنة في الإشراف على إعداد وتنفيذ عقد الزراعة الأسرية، ورصد الأنشطة ذات الصلة، وتوفير التوجيهات بشأن أية تعديلات ضرورية على طول المسار. وسوف تضطلع كل من منظمة الأغذية والزراعة والصندوق بدور الأمانة العامة لهذه اللجنة.

15- وستتضمن عضوية هذه اللجنة ممثلين عن المنظمتين، ومجموعة تمثيلية إقليمية للدول الأعضاء ومنظمات المزارعين العالمية والإقليمية. وبهدف ضمان فعالية وكفاءة عمل هذه اللجنة، سيبلغ عدد أعضائها كحد أقصى حوالي 25 عضواً.

16- وبغية ضمان شمولية هذا العمل، سيتم إنشاء شبكات للإجراءات بشأن بعض القضايا المخصوصة، وستعقد مؤتمرات عالمية كل سنتين حول الزراعة الأسرية لجمع جملة عريضة من الشركاء، بما في ذلك الدول

الأعضاء ومنظمات المزارعين وغيرها من الجهات الفاعلة غير المنخرطة بصورة مباشرة في الموضوع من خلال اللجنة التوجيهية الدولية.

17- **إعداد خطة العمل.** هنالك اتفاق واسع بين الشركاء الأساسيين على ضرورة إيجاد خطة عمل متسقة لتوجيه تنفيذ هذا العقد. ويمكن استخدام خطة العمل هذه أيضا كأساس لتحديد الأنشطة (بما في ذلك على المستوى القطري)، وتعبئة المساهمات الطوعية، والتفويض بالأدوار والمسؤوليات، وتحديد مؤشرات النجاح ورصد التقدم المحرز والإبلاغ. والمناقشات جارية بشأن محتوى وهيكلية خطة العمل، التي سيتم وضع مسودة لها هذا العام استنادا إلى وثيقة توجيهية أعدتها منظمة الأغذية والزراعة والصندوق. وستقدم مسودة خطة العمل إلى الدول الأعضاء ومنظمات المزارعين للتشاور بشأنها وتقديم إسهاماتهم بشأن الالتزامات الخاصة بكل بلد. وعقب مناقشات في المؤتمر العالمي السادس المعني بالزراعة الأسرية في بلباو في مارس/أذار 2019، سوف يتم استكمال خطة العمل بحيث تصادق عليها اللجنة التوجيهية الدولية قبيل الإطلاق الرسمية لعقد الزراعة الأسرية.

سادسا – إطلاق عقد الزراعة الأسرية

18- بهدف إطلاق عقد الزراعة الأسرية رسميا، تخطط منظمة الأغذية والزراعة والصندوق مع بعض الشركاء الأخرين لعقد مؤتمر رفيع المستوى في روما بشأن عقد الزراعة الأسرية في ربيع عام 2019.

19- وسوف يبني المؤتمر على مخرجات الندوة الدولية المعنية بالابتكار الزراعي لأغراض الزراعة الأسرية، والتي عقدت في روما في الفترة 21–23 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، والمؤتمر العالمي السادس المعني بالزراعة الأسرية في بلباو الذي سيعقد في الفترة 25–30 مارس/أذار 2019.

20- وترقبا للإطلاق الرسمي لهذا العقد، عقدت أحداث جانبية رفيعة المستوى في الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول 2018 وكذلك أثناء الأسبوع السنوي للجنة الأمن الغذائي العالمي في أكتوبر/تشرين الأول 2018. وقد رفع الحدثان الوعي بعقد الزراعة الأسرية وربطه بخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

سابعا – التمويل

21- سوف يتم تقرير متطلبات تمويل هذا العقد ما أن يتم إعداد الأنشطة المخصوصة والإطار الزمني لخطة العمل بصورة كاملة. والتمويل مطلوب أيضا لتمكين اللجنة التوجيهية الدولية من العمل كآلية حوكمة شاملة لهذا العقد.

22- كما أشير إليه في قرار الأمم المتحدة، فإن المساهمات الطوعية لدعم تنفيذ هذا العقد موضع ترحيب. ويتطلع الصندوق قدما لاستلام المساهمات الطوعية على شكل أموال تكميلية يمكن تخصيصها لأنشطة معينة مدرجة في خطة العمل.

23- ويمكن تمويل بعض الأنشطة أيضا من موارد المنح في الصندوق في حال كانت الأنشطة متوائمة مع سياسات التمويل في الصندوق وأولوياتها الاستراتيجية. كذلك سيخصص الصندوق أيضا موارد عينية على شكل وقت الموظفين ومبالغ محدودة من الميزانية الإدارية (مثلا لأغراض سفر الموظفين الضروري وتنظيم المؤتمر العالمي المعني بالزراعة الأسرية والإطلاق الرسمي للحدث في ربيع عام 2019).

ثامنا – الإبلاغ

24- كما يتطلبه قرار الأمم المتحدة، سوف يرفع الصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة تقريرا مشتركا على أساس سنوي للأمين العام للأمم المتحدة بهدف إبلاغ الجمعية العامة عن التقدم المحرز خلال عقد الزراعة الأسرية. وسوف يعرض أول تقرير عام 2020، ويركز على الأولويات الخاصة بأول سنتين والإجراءات المنفذة عامي 2019–2020.

25- سوف تبقي منظمة الأغذية والزراعة والصندوق هيئاتهما الرئاسية على علم بالتقدم المحرز على أساس منتظم والسعي للحصول على التوجيهات من هذا الهيئات الرئاسية حول سبيل المضي قدما. ومن المقترح عرض تقرير مرحلي على المجلس التنفيذي للصندوق ومجلس منظمة الأغذية والزراعة على أساسٍ سنوي بدءاً من عام 2019.

26- وبما يتفق مع أهداف عقد الزراعة الأسرية، فإن الدول الأعضاء مدعوة لإبلاغ اللجنة التوجيهية الدولية عن التقدم المحرز في الأنشطة المجراة ضمن إطار هذا العقد بهدف تعزيز التحليل المشترك وتقاسم المعرفة، وستنعكس تقارير الإجراءات والإنجازات القطرية في التقارير المنتظمة التي تنشرها الأمانة العامة المشتركة.

27- وفيما يتعلق بعقد الزراعة الأسرية، فقد قررت لجنة الأمن الغذائي العالمي في اجتماعها المنعقد في أكتوبر/تشرين الأول 2018 برصد استخدام التوجهات السياساتية الخاصة بها ذات الصلة بأصحاب الحيازات الصغيرة على المستوى القطري والإبلاغ عن هذا الموضوع في اجتماعها التالي الذي سيعقد في أكتوبر/تشرين الأول 2019.

الدورة الثانية والسبعون
البند 25 من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في 20 كانون الأول/ديسمبر 2017

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/72/426)]

239/72

عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية (2019 – 2028)

إن الجمعية العامة،

إذ تعترف بنجاح السنة الدولية للزراعة الأسرية، التي أعلنتها الجمعية العامة في قرارها 222/66 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2011 ونُفذت في عام 2014، والتي أبرزت دور الزراعة الأسرية والرعي وصغار المزارعين في الإسهام في تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية،

وإذ ترحب بإحراز العديد من البلدان تقدما كبيرا في وضع سياسات عامة لصالح الزراعة الأسرية، بما في ذلك تشكيل لجان وطنية للزراعة الأسرية، ووضع سياسات للإدماج المالي لصغار المزارعين، من قبيل القروض الائتمانية الصغيرة الحجم، وإذ تعترف بالدور الذي تضطلع به المزارع الأسرية في تحسين التغذية وضمان الأمن الغذائي العالمي، والقضاء على الفقر، والقضاء على الجوع، والمحافظة على التنوع البيولوجي، وتحقيق الاستدامة البيئية، والمساعدة في معالجة الهجرة،

وإذ تشير إلى إنشاء قاعدة معارف الزراعة الأسرية، وإذ تسلم بأن تبادل المعارف والبيانات يساهم في حوار السياسات وصنع السياسات من أجل تلبية الاحتياجات الخاصة للمزارع الأسرية،

وإذ تسلم بالدور الهام للعلم والتكنولوجيا والابتكار ومباشرة الأعمال الحرة في دعم أصحاب الحيازات الصغيرة، بمن فيهم الرعاة والمزارعون الأسريون، ولا سيما النساء والشباب في المناطق الريفية، وإذ تسلط الضوء، في هذا الصدد، على أهمية التنمية القائمة على الابتكار ودعم مباشرة الأعمال الحرة الجماعية والابتكار، وإذ ترحب بتكنولوجيات الزراعة المستدامة الجديدة التي يمكن أن تسهم في انتقال أصحاب الحيازات الصغيرة من زراعة الكفاف إلى الإنتاج التجاري الابتكاري، على نحو يساعدهم في تعزيز أمنهم الغذائي وتغذيتهم، ودر فوائض قابلة للتسويق، وإضافة قيمة إلى منتجاتهم،

وإذ تسلم أيضا بالصلة الوثيقة بين الزراعة الأسرية، وتعزيز وحفظ التراث التاريخي والثقافي والطبيعي، والعادات والثقافة التقليدية، ووقف فقدان

التنوع البيولوجي، وتحسين الظروف المعيشية للأشخاص الذين يعيشون في مناطق ريفية،

وإذ تؤكد دور مختلف أنواع الغابات، بما في ذلك الغابات الشمالية والمعتدلة والمدارية، في دعم الزراعة الأسرية،

وإذ تعيد تأكيد أهمية مصائد الأسماك المستدامة ومزارع تربية الأحياء المائية في الأمن الغذائي والتغذية،

وإذ تلاحظ أن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة قد عقدت الدورة الحادية والثلاثين لمؤتمرها الإقليمي لأوروبا، في فورونيز، الاتحاد الروسي، في أيار/مايو 2018، بالتركيز على مسائل الزراعة والأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك روابطها بتغير المناخ،

وإذ تضع في اعتبارها المبادئ التوجيهية الخاصة بالعقود الدولية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي الواردة في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 84/1989 المؤرخ 24 أيار/مايو 1989،

وإذ تؤكد من جديد قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وإذ تؤكد من جديد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفّذ من تلك الأهداف،

وإذ تعيد أيضا تأكيد قرارها 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتدعمُها وتكملُها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ ترحب باتفاق باريس[8] وببدء نفاذه في وقت مبكر، وإذ تشجع جميع أطرافه على تنفيذه تنفيذا تاما، وتشجع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[9] التي لم تودع بعدُ صكوكها للتصديق عليها أو قبولها أو إقرارها أو الانضمام إليها، حسب الاقتضاء، على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن،

وإذ تشير إلى إعلان العقد 2016–2025 باعتباره عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية[10]، استنادا إلى إعلان روما عن التغذية[11] وإطار العمل المصاحب له[12]،

وإذ تشير أيضا إلى أن حوالي ٨٠ في المائة من أشد السكان فقرا يعيشون في المناطق الريفية ويعملون في الزراعة، وأن تخصيص الموارد اللازمة لتنمية المناطق الريفية والزراعة المستدامة، ودعم صغار المزارعين، ولا سيما المزارعات، أساسي للقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بأساليب تشمل تحسين رفاه المزارعين،

وإذ تسلم بأن 815 مليون شخص في جميع أرجاء العالم ما زالوا يعانون من الجوع، وأن انتشار أشكال أخرى من سوء التغذية لا يزال كبيرا في بعض مناطق العالم، وإذ تؤكد الدور الهام الذي تؤديه المزارع الأسرية في إنتاج أكثر من 80 في المائة من أغذية العالم من حيث القيمة،

وإذ تؤكد أن إقامة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف ومنفتح وغير تمييزي ومنصف ويستند إلى قواعد أمر من شأنه أن ينهض بالزراعة عموما والزراعة الأسرية والتنمية الريفية في البلدان النامية ويسهم في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية على الصعيد العالمي، وإذ تحث على اعتماد استراتيجيات وطنية وإقليمية ودولية تشجع المشاركة الشاملة للمزارعين، ولا سيما صغار المزارعين والمزارعون الأسريون، بمن فيهم النساء، في الأسواق المجتمعية والوطنية والإقليمية والدولية؛

وإذ تؤكد من جديد أن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات سيسهمان إسهاما حاسما في إحراز التقدم نحو تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، وإذ تؤكد من جديد أيضا الدور والإسهام المهمين

---

[8] اعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ – 21.

[9] United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

[10] القرار 259/70.

[11] منظمة الصحة العالمية، الوثيقة EB/136/8، المرفق الأول.

[12] المرجع نفسه، المرفق الثاني.

للنساء الريفيات، بمن فيهن صاحبات الحيازات الصغيرة والمزارعات، ونساء الشعوب الأصلية والنساء في المجتمعات المحلية، ومعارفهن التقليدية في تعزيز التنمية الزراعية والريفية، وتحسين الأمن الغذائي والقضاء على الفقر في الريف،

وإذ تؤكد في هذا الصدد أهمية استعراض السياسات والاستراتيجيات الزراعية بما يكفل الاعتراف بالدور الحاسم للمرأة في مجال الأمن الغذائي والتغذية والنظر إليه باعتباره جزءا لا يتجزأ من التدابير القصيرة والطويلة الأجل للتصدي لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية واحتمالات حدوث التقلب المفرط في الأسعار والأزمات الغذائية في البلدان النامية،

وإذ تشدد على ضرورة تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بمن فيهم الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وإذ تسلم بأن السياسات والبرامج التي تشجع على الابتكار فيما يتعلق بالمزارع الأسرية يجب أن تقترن بسياسات تعزز التنمية الريفية الشاملة، بغية توفير عمالة إضافية أو بديلة وفرص توليد الدخل في المناطق الريفية،

وإذ تسلم بالآثار الإيجابية للتعاون في أوساط المزارعين الأسريين من خلال مبادرة التعاون فيما بين المزارعين، باعتباره عنصرا أساسيا لإنشاء بيئات مؤاتية لدعم تبادل الخبرات والمعارف لتوسيع نطاق الحلول التقليدية والابتكارية ذات الصلة، الفعالة من حيث التكلفة، بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإدراكا منها أن تغير المناخ يشكل تهديدا عاجلا بالنسبة للمجتمعات البشرية والكوكب قد لا يمكن عكس اتجاهه، وأنه يؤثر تأثيرا خطيرا على الزراعة في جميع أرجاء العالم وأن دعم الزراعة الأسرية يمكن أن يسهم في مكافحة تغير المناخ وفي زيادة القدرة على التكيف مع آثاره الضارة وتعزيز القدرة على مواجهة تغير المناخ وتقليل انبعاثات غازات الدفيئة، على نحو لا يهدد إنتاج الأغذية،

وإذ تشير إلى ضرورة تعزيز جهودنا الرامية إلى تحسين الأمن الغذائي والتغذية والتركيز على صغار المزارعين والمزارعات، وكذلك على التعاونيات الزراعية وشبكات المزارعين، وضرورة تشجيع البلدان على تنشيط الشراكات العالمية،

وإذ تسلم بأهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تعزيز الزراعة الأسرية والتصدي لمشكلة انعدام الأمن الغذائي من خلال تبادل المعارف والخبرات والممارسات الجيدة والسياسات الابتكارية والدراية والموارد،

1 - تقرر إعلان الفترة 2019-2028 عقدا للأمم المتحدة للزراعة الأسرية، ضمن الهياكل القائمة والموارد المتاحة؛

2 - تشجع جميع الدول على وضع وتحسين وتنفيذ سياسات عامة بشأن الزراعة الأسرية وتبادل تجاربها وأفضل ممارساتها في مجال الزراعة الأسرية مع الدول الأخرى؛

3 - تهيب بمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى قيادة تنفيذ العقد، بالتعاون مع المنظمات المعنية الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، بوسائل منها تحديد ووضع الأنشطة والبرامج الممكنة، وذلك في نطاق ولايتها وفي حدود الموارد المتاحة لها ومن خلال تقديم التبرعات، حسب الاقتضاء؛

4 - تدعو الحكومات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بما في ذلك المنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية، إلى تقديم دعم فعال لتنفيذ العقد، بوسائل منها تقديم التبرعات، حسب الاقتضاء؛

5 - تدعو الأمين العام إلى إبلاغ الجمعية العامة عن تنفيذ العقد، بالاستناد إلى تقارير فترات السنتين التي تشترك في تجميعها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الجلسة العامة 74
20 كانون الأول/ديسمبر 2017